مؤتمر شورى – أيوفي التاسع للتدقيق الشرعي

# التدقيق الشرعي بين ترسيخ المهنة وارتياد آفاق جديدة

13 أبريل 2025

قاعة الدانة – فندق هوليداي ان السالمية

## الجلسة الثالثة

## مجالات تطوير التدقيق الشرعي في تعليمات الجهات الرقابية على قطاع التأمين التكافلي


الدكتور/ أمين فاتح

المدير العام لشركة منهاج للاستشارات

بدولة الإمارات العربية المتحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى خير خلق الله أجمعين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

وبعد، فقد أحسنت شركة شورى للاستشارات الشرعية، وهي دائما في مقام الإحسان والمبادرة، والتميز والريادة، في دعوة الباحثين لتسليط الضوء على هذا الموضوع الهام الذي أصبح و اقعاً في حياة العمل المصرفي الإسلامي وجزءاً لا ينفك عنه. وذلكم هو موضوع حوكمة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية عموماً وفي شركات التأمين التكافلي تحديداً.
فقد غدا هذا الموضوع ضرورة لا يستغنى عنها في العمل المصرفي الإسلامي، يلعب دوراً حيوياً ورئيسياً في ضمان التزام المؤسسات المالية الإسلامية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وإدارتها، إدارة رشيدة.

### 1. حوكمة الرقابة الشرعية في شركات التأمين التكافلي

شهدت المؤسسات المالية الاسلامية منذ نشأتها، التزامها بالرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي على غرار التزامها بأنواع الرقابات الأخرى، و أنواع التدقيق الأخرى المختلفة المساندة للصناعة المصرفية. بل وأصبحتا (الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي) سمة تميز المؤسسات الإسلامية عن المؤسسات الأخرى. فلا توصف مؤسسة من المؤسسات بأنها إسلامية، أو أنها تقدم منتجات وخدمات إسلامية، إلا إذا كانت تتبنى الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي. وتطورت مفاهيمهما حتى غدتا جزءا لا يتجزأ من مكونات المؤسسات المالية التي تحمل هوية إسلامية.

وترسخ في التطبيق رقابة شرعية داخلية وخارجية، وتدقيق شرعي داخلي وخارجي. داخلية في داخل المؤسسة تختص بكل واحد منهما إدارة / قسم / وحدة يطلق عليه إدارة أو قسم أو وحدة الرقابة الشرعية الداخلية، تديره إدارة الرقابة الشرعية الداخلية. وإدارة أو قسم أو وحدة التدقيق الشرعي الداخلي، تديره إدارة التدقيق الشرعي الداخلي. وبرز في التطبيق كذلك تدقيق شرعي خارجي من خارج المؤسسة، يقوم به أفراد متخصصون في تنفيذ التدقيق الشرعي الخارجي، أو شركات مراجعة وتدقيق شرعي على أعمال المؤسسة الإسلامية، تماما مثل شركات التدقيق والمحاسبة القانونية التي تقوم بالتدقيق المالي الخارجي على تلك المؤسسات. ثم تبع ذلك تفتيش مركزي من البنوك والمصارف المركزية على المؤسسات المالية الإسلامية التي تنضوي تحتها، وهذا النوع من التدقيق هو في حقيقته تدقيق شرعي وإن أطلق عليه تفتيش مركزي لتميزه عن غيره من أنواع التدقيق الشرعي. كما عرفت الرقابة المركزية الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية ممثلة في الهيئة العليا الشرعية، في تميزها عن أنواع الرقابات الشرعية الأخرى.

ثم تطور إلى جانب ذلك كله – في الحوكمة الشرعية – مفهوم الالتزام أو الامتثال الشرعي فشهدت المؤسسات المالية الإسلامية إنشاء إدارات أو أقسام أو وحدات تمثل إدارة الالتزام/ الامتثال الشرعي، في محاولة جادة ومتطورة لمزيد ضبط التزام المؤسسات بالأحكام الشرعية. بل شهدت بعض تلك المؤسسات المالية الإسلامية نشوء إدارات معززة لأنشطة وأعمال المؤسسة المالية الإسلامية تشرف على إدارة المخاطر الشرعية في تلك المؤسسات.

وعزز ذلك كله صدور معايير حوكمة شرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، فصدرت معايير حوكمة خاصة بالمصارف الإسلامية على أنواع تلك المصارف، ثم تبعتها معايير حوكمة شرعية أخرى تشبهها ولكنها تتميز عنها بأنها خاصة بشركات التأمين التكافلي. وتهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء، على معايير الحوكمة الشرعية الخاصة بشركات التأمين التكافلي، وتحديدا ما يتعلق بجانب التدقيق الشرعي في تعليمات الجهات الرقابية الصادرة حديثا.

وقد قام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي – على سبيل المثال – الذي يشرف على قطاع التأمين التكافلي، بإصدار عدد من المعايير ذات الصلة بالحوكمة الشرعية في قطاع التأمين التكافلي:

أ. فأصدر ابتداء نظام التأمين التكافلي.

ب. ثم أتبع ذلك بإصدار معيار الحوكمة الشرعية، لشركات التأمين التكافلي.

ج. ثم أصدر معياراً آخر، بخصوص التقرير الشرعي السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية لشركة التأمين التكافلي.

د. ثم أصدر معياراً ثالثاً بشأن التدقيق الشرعي الخارجي، لشركات التأمين التكافلي.

والحوكمة بمفهوم مختصر هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركة، والتحكم في أعمالها، وبشكل موسع، هي: النظام الذي يتم من خلاله توجيه إدارة شركات الأعمال، ويحدد هيكل الحوكمة الخطة الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط الشركة مثل مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح.

كما يحدد قواعد وإجراءات، اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة والهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة وسائل تحقيقها، ووسائل الرقابة على الأداء.

ونلاحظ هنا أن الحوكمة ذكرت من مكوناتها تحديد وسائل الرقابة على الأداء، ويدخل من ضمن ذلك الرقابة الشرعية الخاص بالمؤسسات المالية الإسلامية. ومن هنا، تطور مفهوم الحوكمة الشرعية، ليدل على المكونات الشرعية الرئيسة التي يجب على المؤسسات الإسلامية إنشاؤها لتحقيق الحوكمة الشرعية في تلك المؤسسات.

2) تحليل مقارن لمتطلبات الجهات التنظيمية المختلفة.

ويجدربنا أن نطلع بشكل تمثيلي مختصرعلى مقارنة لمتطلبات الجهات التنظيمية فيما يتعلق بالحوكمة الشرعية في هذا الجدول التمثيلي:

| موضع المقارنة | الكويت | الإمارات |
|---|---|---|
| هيئة الرقابة الشرعية / لجنة الرقابة الشرعية الداخلية | يجب أن تشكل شركة التأمين التكافلي هيئة رقابة شرعية مشكلة على الأقل من ثلاثة مختصين شرعيين وخبراء في فقه المعاملات المالية الإسلامية، وعلى دراية بأعمال التأمين من منظور إسلامي، وتتولى هيئة الرقابة الشرعية القيام بالاختصاصات والمهام المنصوص عليها في القانون واللائحة وقانون الشركات ولائحة أعمالها المعتمدة من مجلس إدارة الشركة. | جهاز معين من قبل الشركة يتكون من فقهاء متخصصين في فقه المعاملات المالية الإسلامية، يقوم بالرقابة المستقلة على معاملات و أنشطة ومنتجات الشركة والتأكد من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أهدافها و أنشطتها وعملياتها ومو اثيق عملها. |
| إدارة الرقابة الشرعية الداخلية | | يجب أن يكون لكل شركة إدارة للرقابة الشرعية الداخلية في إطار الحوكمة الشرعية، وتقوم هذه الإدارة بالتحقق من الامتثال الشرعي ومساندة اللجنة الشرعية للقيام بأعمالها وتتكون من موظفين يناسب عددهم حجم وطبيعة أعمال الشركة.<br>وتتولى اللجنة الشرعية الإشراف على الإدارة، من الناحية الفنية. |
| إدارة التدقيق الشرعي الداخلي | يجب أن يشمل نظام الرقابة الداخلية للشركة، وحدة تدقيق شرعي داخلي.<br>(يجوز، ولكن ليس إلزاميا أن تكون هذه جزءا من وحدة التدقيق الداخلي). | يجب إنشاء إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للقيام بالتدقيق الشرعي، ومر اقبة امتثال الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية |
| المدقق الشرعي الخارجي | مؤسسة مستقلة تختص بالرقابة على جميع المعاملات للتأكد من مدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية وفقا لقرارات وفتاوى وهيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة، يتم تعيينها من قبل الجمعية العامة للمؤسسة بناء على ترشيح مجلس الإدارة ويرفع مكتب التدقيق تقاريره بهذا الشأن الى الجمعية العامة للمؤسسة مع تقديم نسخة من التقرير، لهيئة الرقابة الشرعية | مكتب التدقيق الشرعي وأعضاء فريق عمل التدقيق الذين يقومون بالتدقيق الشرعي الخارجي. |
| شروط تعيين المدقق الشرعي الداخلي | خبرة سنتين، لا حكم عليه، الحصول على شهادة أكاديمية، وشهادة المدقق الشرعي المعتمد. | مسلما، جامعيا في الشريعة الإسلامية، شهادة مهنية في مجال الرقابة الشرعية أو التأمين التكافلي، خبرة لا تقل عن 5 سنوات، متفرغاً، حسن السيرة والسلوك، متقنا للغة الإنجليزية. |
| شروط تعيين المدقق الشرعي الخارجي | خبرة سنتين، لا حكم عليه، الحصول على شهادة أكاديمية، وشهادة المدقق الشرعي المعتمد. | مؤهل جامعي، خبرة في مجال التأمين التكافلي، شهادة مهنية في التدقيق الشرعي<br>خبرة لا تقل عن 7 سنوات في التدقيق الشرعي.<br>إجادة اللغتين، لا حكم عليه. |

**3) آليات تعزيز نظام الرقابة الشرعية لشركات التأمين التكافلي في تعليمات الجهات الرقابية.**

ذكر معيار الحوكمة الشرعية في المادة الخامسة منه، متطلبات الحوكمة الشرعية العامة على النحو التالي:

أولا: يجب على الشركة في كل الأوقات أن تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أهدافها و أنشطتها وعملياتها وموا ثيق عملها. وهذا المتطلب يعني بيان هوية الشركة، فهي شركة ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية في كل ما يتعلق بها من أعمال.

ثانياً: يجب على الشركة وضع آليات وضوابط حوكمية تراعي حجمها ودرجة تعقيد أعمالها، للتأكد من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أهدافها و أنشطتها وعملياتها ويوثق عملها. وهذا المتطلب يقتضي من الشركة الانتقال من النظرية إلى التطبيق، فلا يكتفى بأن تكون الشركة بأن تكون هوية الشركة هوية ملتزمة بأحكام الشريعة، و إنما يجب أن تضع آليات وضوابط حوكمية تؤكد هذه الهوية، والالتزام بها في كل ما يتعلق بهذه الشركة من أعمال وأهداف و أنشطة.

ثالثاً: يجب على الفروع الأجنبية المرخصة من قبل المصرف المركزي التي تمارس أعمالها و أنشطتها التأمينية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية التقيد لأحكام هذا المعيار.

رابعاً: يجب أن تشمل الحوكمة الشرعية للشركة الحد الأدنى من الأمور الآتية:

أ) النص على مسؤولية مجلس الإدارة اتجاه التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية والإشراف الشامل عليها، و إنشاء إطار مناسب للحوكمة الشرعية.

ب) تحديد مسؤولية الإدارة العليا في التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية وتوفير موارد كافية لتنفيذ متطلبات الحوكمة الشرعية، للتأكد من أن تنفيذ أعمال الشركة يتم وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

ج) تعيين لجنة رقابة شرعية داخلية مؤهلة وفقا لمعايير الأهلية والكفاءة المنصوص عليه فيها هذا المعيار.

د) إنشاء إدارة الرقابة الشرعية الداخلية.

هـ) إنشاء إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.

و) نشر قرارات اللجنة المتعلقة بالمنتجات والخدمات والرسوم، والآليات الأخرى الأساسية التي تحكم عمليات الشركة.

خامساً: يجب أن يتم تطبيق هذا المعيار من خلال مجموعة من اللوا ئح والإجراءات التي توضح الهيكلة والمهام والمسؤوليات والمساءلة، ونطاق ومهام الوظائف المختلفة وخطوط الإبلاغ والتواصل بين الوظائف المختلفة فيما يتعلق بالالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في الشركة.

سادساً: يجب على الشركة أن تنشر الوعي في ما يخص التأمين التكافلي، وتعزيز ثقافة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية داخل الشركة، بما في ذلك عقد ورش عمل لصالح أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة العليا بخصوص التأمين التكافلي، والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

**4)محددات المرجعية الشرعية، في تعليمات الجهات الرقابية.**

يقصد بمحددات المرجعية الشرعية: الإطار المرجعي الذي يُحدد المصادر المعتمدة، والمرجعيات الرسمية التي يجب رجوع شركة التأمين التكافلي إليها عند إصدار الفتاوى والقرارات والآراء الشرعية في ما يخص أعمالها، بما يضمن وضوح المنهج العلمي والالتزام وعدم التشتت في الاجتهاد.

وتمثل هذه المحددات القواعد التي وضعتها الجهات الرقابية، لبيان المصادر الموثوقة التي تستمد الشركة أحكام أعمالها و أنشطتها.

وقد ذكر معيار التدقيق الشرعي الخارجي لشركات التأمين التكافلي تلك المحددات على النحو التالي:

فقد جاء في بند التعريفات:

الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية يعني الالتزام بالآتي:

أ) الأحكام الواردة في الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون المعاملات التجارية.

ب) الأحكام الواردة في اللوائح الصادرة تنفيذاً للباب السادس من الكتاب الثالث من قانون المعاملات التجارية.

ج) القرارات والفتاوى والأنظمة والمعايير التي تصدرها أو تعتمدها الهيئة العليا الشرعية فيما يتعلق بالأعمال والأنشطة للشركة (قرارات الهيئة). ويدخل في هذا ضرورة المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة المؤسسات المالية الإسلامية، أيوفى، على رأس تلك المعايير، وذلك لاعتماد الهيئة العليا الشرعية لها، وإلزام المؤسسات المالية الإسلامية العمل بها.

د) القرارات والفتاوى التي تصدرها أو تعتمدها لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لشركة التأمين التكافلي فيما يتعلق بأعمالها و أنشطتها (قرارات اللجنة)، شريطة عدم مخالفتها لقرارات الهيئة.

كما تمت، الإشارة إلى ذلك أيضا في تعريف الفتاوى في معيار الحوكمة الشرعية. وهي الآراء الفقهية في أي مسألة من المسائل الشرعية في التأمين التكافلي، التي تصدرها الهيئة العليا أو لجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

**5) العناصر الرئيسية لمحتويات التقرير السنوي لتقرير هيئة الرقابة الشرعية في تعليمات الجهات الرقابية.**

صدر معيار بخصوص التقرير الشرعي السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية لشركة التأمين التكافلي وقد تضمن المعيار ملحقا، أرفق فيه نموذج التقرير الشرعي السنوي، وكانت عناصره الرئيسية على النحو التالي:

العنصر الأول: تاريخ إصدار التقرير.

العنصر الثاني: الجهة التي يتم توجيه التقرير لها وخاطبتها في هذا التقرير.

العنصر الثالث: بيان الجهة التي يصفر عنها التقرير.

العنصر الرابع: بيان السنة المالية التي يصدر التقرير عنها.

العنصر الخامس: بيان مسؤولية اللجنة.

العنصر السادس: بيان مسؤولية الإدارة العليا للشركة.

العنصر السابع، بيان المعايير الشرعية التي استندت إليها اللجنة الشرعية.

العنصر الثامن: الأعمال التي قامت بها اللجنة خلال السنة المالية المعنية.

**6) التدقيق الشرعي الداخلي في تعليمات الجهات الرقابية. وأثره، في تعزيز الرقابة الشرعية الداخلية.**

عرف معيار الحوكمة الشرعية التدقيق الشرعي الداخلي: بأنه عملية دورية تتمثل في فحص وتقييم مدى التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية، ومدى كفاية وفعالية نظم الحوكمة الشرعية للشركة.

وجعل المعيار من مهام إدارة التدقيق الشرعي الداخلي التدقيق الشرعي ومر اقبة امتثال الشركة بأحكام الشريعة من خلال خطة سنوية تتمثل في جمع وتقييم الأدلة الخاصة بأنشطة ومعاملات الشركة للتأكد بالتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية ومدى كفاية الإجراءات الداخلية وأطر الحوكمة الشرعية.

وبين معيار الحوكمة الشرعية أن أحد الأمور التي يجب تحقيقها ركناً في الحوكمة الشرعية لشركات التأمين التكافلي إنشاء إدارة تدقيق شرعي داخلي ولو من شخص واحد. وعد إنشاء هذه الإدارة إحدى خطوط الدفاع الثلاثة، إلى جانب خط الأعمال، ووظيفة الرقابة الشرعية الداخلية.

كما أوجب المعيار أن يكون لدى الشركة إجراءات عمل محددة تتعلق بإدارة التدقيق الشرعي الداخلي، ضمن إطار الحوكمة الشرعية.

ونبه المعيار أنه يجب في ذلك أن تتميز مهام إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وتنفصل عن مهام إدارة الرقابة الشرعية الداخلية وتستقل عنها من حيث التبعية والموارد البشرية.

وجعل المعيار من مسؤولية لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة تقييم فعالية وكفاية التدقيق الشرعي الداخلي ومدى إسهامه في ضمان التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال:

أ) تقييم استقلالية وفعالية وكفاية نطاق وبرامج التدقيق الشرعي الداخلي.

ب) مراجعة التقارير المعدة من قبل إدارة التدقيق الشرعي الداخلي، للتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

ج) تسهيل مهمة إدارة التدقيق الشرعي الداخلي، وتوفير الموارد المالية، والبشرية الكافية الموائمة لحجم وطبيعة أعمال الشركة، من أجل القيام بمهامها بشكل كفء وفعال.

د) عقد اجتماعات دورية مع رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي، بمعدل مرتين، على الأقل خلال السنة المالية.

ولتسهيل عمل إدارة التدقيق الشرعي الداخلي، فقد أوجبت الحوكمة الشرعية على الإدارة العليا في الشركة:

أ) تسهيل عمل التدقيق الشرعي الداخلي.

ب) عدم التضييق على المدققين الشرعيين في نطاق عملهم.

ج) منح المدققين الشرعيين إمكانية الوصول إلى المعلومات أو الاتصال بالموظفين في المستويات المختلفة.

كما أكد معيار الحوكمة الشرعية على أنه يجب على لجنة الرقابة الشرعية الداخلية أن تر اقب من خلال إدارتي الرقابة الشرعية الداخلية والتدقيق الشرعي الداخلي أعمال الشركة و أنشطتها بصفة مستمرة ومدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية. وهذا، يعني قيام التدقيق الشرعي الداخلي بإصدار تقارير مستمرة عن مدى التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية.

ولأجل نجاح عمل إدارة الرقابة الشرعية الداخلية، فقد أوجب المعيارعلى إدارة الشركة، أن تعين رئيسا لإدارة التدقيق الشرعي من ذوي الأهلية والكفاءة قد يكون متصفا بالشروط التالية:

أ. أن يكون مسلماً.

ب. أن يكون حاصلا على مؤهل جامعي في الشريعة الإسلامية، أو في التخصصات ذات الصلة.

ج. أن يكون حاصلاً على شهادة من جهة مهنية في مجال الرقابة الشرعية و/ أو التأمين التكافلي من إحدى الجهات المعتمدة.

د. أن يكون لديه خبرة، لا تقل عن 10 سنوات في مجال الرقابة الشرعية، منها 5 سنوات في مجال الرقابة الشرعية في التأمين التكافلي.

هـ. أن يتولى مسؤولية العمل على أساس التفرغ.

و. أن يكون حسن السيرة والسلوك.

ز. أن يكون متقنا للغة الإنجليزية ولديه معرفة باللغة العربية.

أما غيررئيس الإدارة فيستثنى من شرط الخبرة، فيجب أن يكون له خبرة عملية لا تقل عن 5 سنوات في مجال التدقيق الشرعي.

كما أسند المعيار إلى إدارة التدقيق الشرعي الداخلي الوظائف التالية:

أ) اعداد دليل التدقيق الشرعي الداخلي وتحديثه ومراجعته دوريا.

ب) إعداد خطة التدقيق الشرعي السنوية.

ج) تقييم أعمال و أنشطة الشركة للتأكد من مدى التزامها بالمتطلبات الشرعية.

د) تقييم فعالية الرقابة الشرعية الداخلية، والتأكد من التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية.

ها) التأكد من أن المنتجات والخدمات والنماذج والعقود والاتفاقيات وإجراءات تنفيذ الأنشطة والعمليات وغيرها من الأمور ذات العلاقة مجازة من اللجنة الشرعية الداخلية.

و) القيام بتدقيق ميداني بصفة دورية لإدارات الشركة بفروعها داخليا وخارجيا،

ز) التنسيق وتبادل النتائج والتقارير مع إدارة التدقيق الداخلي.

ح) إعداد استمارات وبرامج التدقيق الشرعي اللازمة لإجراء عملية الفحص والتحقق مستندية من صحة تنفيذ العمليات في ضوء قرارات الهيئة العليا وقرارات اللجنة الشرعية الداخلية.

ط) عقد اجتماعات دورية مع إدارات الشركة لمناقشة الملاحظات الشرعية، وطلب وضع الإجراءات الملائمة لتلافيها، بالتعاون مع الجهات ذات الصلة داخل الشركة

ي) إعداد تقرير بمخرجات التدقيق الشرعي الداخلي.

و أكد المعيار على أنه يجب ألا يكون لموظفي إدارة التدقيق الشرعي الداخلي أي صلاحيات أو مسؤوليات تنفيذية اتجاه الأعمال والأنشطة والعقود التي يقومون بالتدقيق عليها، كما أكد أنه لا يجوز أن يعهد التدقيق الشرعي الداخلي إلى جهة خارجية ولكن يمكن للتدقيق الشرعي الاستعانة بجهات خارجية إضافية، بعد الحصول على موافقة المصرف المركزي.

وبين المعيار أن المدقق الشرعي الداخلي يقوم برفع تقاريره إلى لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للبت في القضايا التي تتضمنها تقاريره، ثم ترفع هذه التقارير إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بشكل نصف سنوي.

**7) أهمية التدقيق الشرعي الخارجي على شركات قطاع التأمين التكافلي.**

عرف معيار المدقق الشرعي الخارجي الصادر عن مصرف الإمارات المركزي، عملية التدقيق الشرعي الخارجي بأنها عملية فحص وتقييم مستقل عن مدى التزام شركة التأمين التكافلي بأحكام الشريعة الإسلامية، ومدى كفاية وفعالية نظم الحوكمة الشرعية في شركة التأمين التكافلي فيما يخص السنة المالية المعنية تقوم بها جهة خارجية.

وتكمن أهمية التدقيق الشرعي الخارجي على شركات قطاع التأمين التكافلي في عدة جوانب محورية، من أبرزها:

1. ضمان التزام الشركة بالضوابط والقرارات الشرعية: حيث يساعد التدقيق الشرعي الخارجي في التأكد من التزام الشركة بكافة التعليمات الصادرة من الجهات الرقابية والمتطلبات الشرعية المعتمدة، بما يضمن أن جميع المنتجات والمعاملات والأنشطة تتم وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
2. إبداء رأي محايد ومستقل، حول مدى التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات والعقود المبرمة.
3. فحص نظام الرقابة الشرعية الداخلية.

4. تعزيز ثقة جميع الأطراف ذات الصلة بالشركة: يساهم التدقيق الشرعي الخارجي في تعزيز ثقة جميع الأطراف ذات العلاقة - من مشتركين، ومساهمين، وجهات رقابية - في أن الشركة تلتزم بمعايير الشفافية والنزاهة والضوابط الشرعية، فلا تكتفي بمتطلب التدقيق الشرعي الداخلي، وإنما تتخذ خطوة زائدة في تكليفها جهة خارجية تنفذ تدقيقا شرعيا اخر خارجي.
5. دعم الحوكمة الشرعية: يشكل التدقيق الخارجي جزءًا من منظومة الحوكمة الشرعية، من خلال تقديم تقارير موضوعية ومستقلة ومحايدة تعزز من كفاءة قرارات لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في الشركة.
6. اكتشاف وتصحيح الأخطاء: يعمل التدقيق الشرعي الخارجي كما هو الحال في التدقيق الشرعي الداخلي على اكتشاف أي مخالفات أو أخطاء أو ثغرات في العمل بالقرارات الشرعية مبكرًا، وتقديم التوصيات اللازمة لتصحيحها.
7. تعزيز حماية حقوق المشتركين: يساعد التدقيق الشرعي الخارجي على التأكد من أن حقوق المشتركين تتم إدارتها بكفاءة وأمانة وفق أحكام الشريعة، وبما يضمن عدالة العلاقة بين الشركة والمشتركين.
8. الارتقاء بالقطاع: يسهم التدقيق الشرعي الخارجي في تطوير مستوى الأداء الشرعي والرقابي في قطاع التأمين التكافلي ككل، من خلال نشر أفضل الممارسات في مجال التدقيق الشرعي وتعزيز الالتزام بمعايير العمل الشرعي.

**8) التدقيق الشرعي الخارجي، وأثره في تأكيد سلامة العلاقة بين إدارة الشركة والمشتركين في ضوء تعليمات الجهات الرقابية.**

يلعب التدقيق الشرعي الخارجي دورًا رئيسيا في تعزيز الثقة بين إدارة الشركة والمشتركين في قطاع التأمين التكافلي، وذلك من خلال ضمان التزام الشركة بتعليمات الجهات الرقابية ومعايير الحوكمة الشرعية.

وفيما يلي أبرز الآثار الإيجابية للتدقيق الشرعي الخارجي:

**1. تعزيز الثقة والشفافية بين إدارة الشركة والمشتركين:**

حيث يعمل التدقيق الشرعي الخارجي على طمأنة المشتركين بأن الشركة تعمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، مما يعزز ثقتهم في الشركة.

ويساعد التدقيق الشرعي الخارجي إدارة الشركة في إظهار مدى التزامها بالضوابط الشرعية، مما يعزز سمعتها وشرعيتها.

**2. الالتزام بالتعليمات الرقابية:**

يضمن التدقيق الشرعي الخارجي مدى التزام الشركة بتعليمات الجهات الرقابية، مثل المصرف المركزي والهيئة العليا الشرعية وقرارات لجنة الرقابة الشرعية. وهذا من شأنه أن يساعد الشركة في تجنب الوقوع في المخالفات الشرعية والقانونية التي قد تؤدي إلى عقوبات أو إجراءات تأديبية على الشركة.

**3. تحسين الحوكمة الشرعية ورفع مستواها في قطاع التأمين التكافلي:**

حيث يعزز التدقيق الشرعي الخارجي تطبيق معايير الحوكمة الشرعية، مما يساهم في تحسين إدارة الشركة وتقليل المخاطر الشرعية فيها. ويساعد ذلك في تحديد أوجه القصور في تطبيق الأحكام الشرعية و اقتراح تحسينات لتعزيز الامتثال الشرعي.

**4. حماية حقوق المشتركين:**

يضمن التدقيق الشرعي الخارجي أن الأموال المستثمرة تُدار وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، مما يحمي حقوق المشتركين. ويساعد في ضمان أن توزيع الأرباح والخسائر يتم بشكل عادل وفقًا لمبادئ التكافل.

**5. تعزيز مبدأي المساءلة والرقابة:**

يوفر التدقيق الشرعي الخارجي آلية مستقلة لمراجعة أعمال الشركة، مما يعزز مبدأي المساءلة والرقابة. ويساعد في كشف أي مخالفات أو تجاوزات شرعية والتعامل معها بشكل فوري.

**6. تحسين سمعة الشركة:**

يعد التزام الشركة بالتدقيق الشرعي الخارجي مؤشرًا على جديتها في تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية، مما يعزز سمعتها في السوق. ويجذب المزيد من المشتركين الذين يبحثون عن منتجات تأمين تلتزم بالشريعة.

**7. توفير تقارير موثوقة:**

يقدم التدقيق الشرعي الخارجي تقارير دقيقة وموثوقة عن مدى التزام الشركة بالأحكام الشرعية، مما يساعد الجهات الرقابية والمشتركين في اتخاذ قرارات لصالح الشركة.

**التوصيات:**

1. الحرص على الالتزام بما يصدر عن هيئة الرقابة الشرعية العليا في الدولة أو المصرف المركزي من تعليمات، إن وجدت.
2. حرص شركات التامين التكافلي على وضع إطار مكتوب للحوكمة الشرعية للشركة. يوضح آليات اتخاذ القرار، وآليات الرقابة الشرعية الداخلية، ونشر ذلك على الموقع الإلكتروني للشركة.
3. اعتماد سياسة دورية لمراجعة وتحديث هذا الإطار بما يتو افق مع التغيرات الشرعية والقانونية.
4. تشجيع برامج التدريب المستمر للعاملين في القطاع الشرعي وفي سائر القطاعات لرفع الكفاءة ومو اكبة تطورات الصناعة المالية الإسلامية.
5. تعزيز ومساندة التدقيق الشرعي الداخلي بتعيين مدقق شرعي خارجي مرخص من المصرف المركزي اختيارا ولو كانت تعليمات الجهات الرقابية لا تلزم بذلك.
6. نشر ملخص تقرير المدقق الشرعي الخارجي في التقرير السنوي، لتعزيز ثقة المشتركين.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

والحمد لله رب العالمين